الهجرة

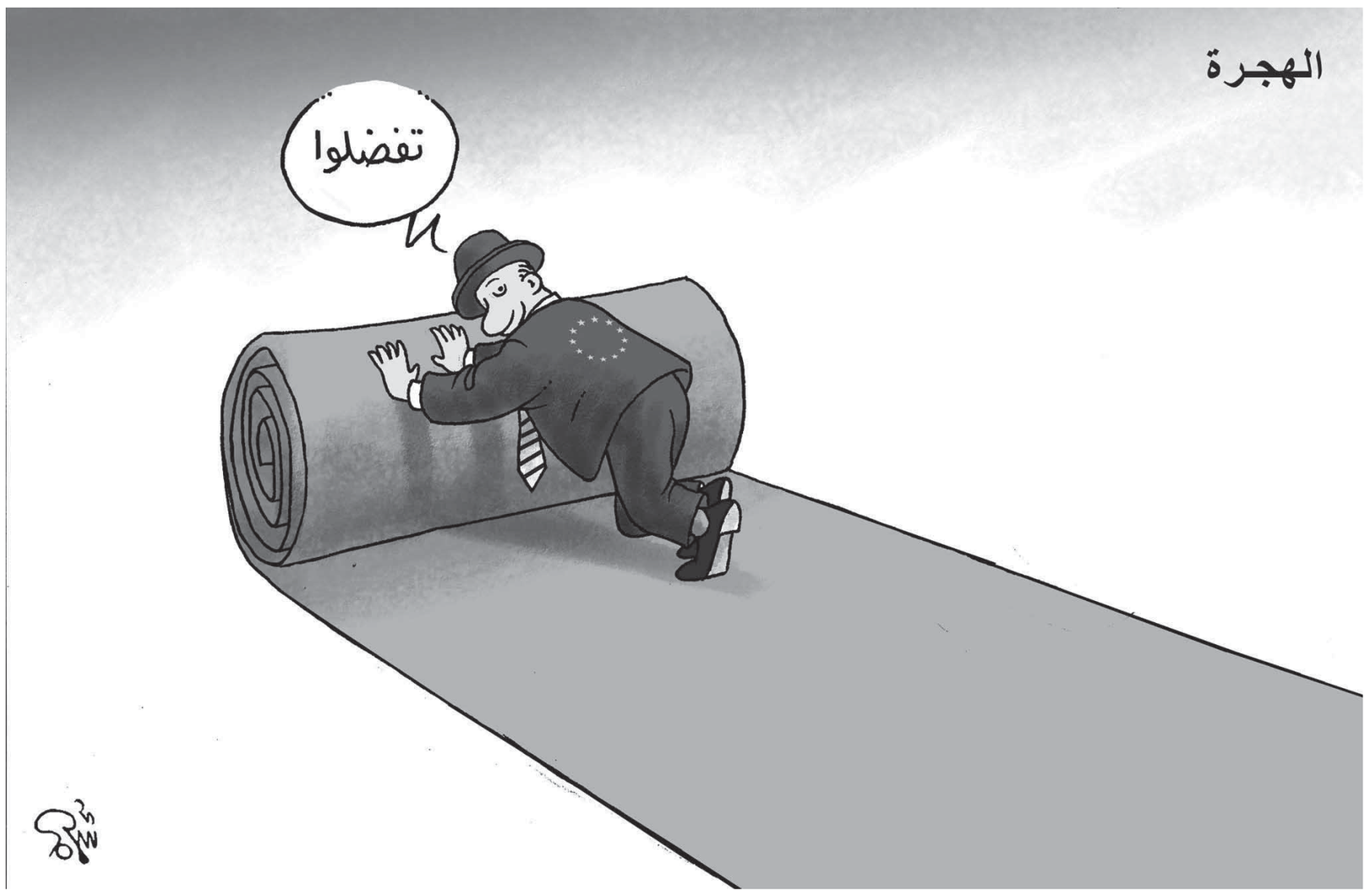

كلمة ونص

مقومات إعادة الإعمار

محمود الصالح

يتداعى الكثير من الجهات المعنية وغير المعنية لبحث الاستعدادات اللازمة للبدء بإعادة إعمار البلاد وتبني الشركات الاستثمارية لطرح ما لديها من تقنيات البناء لبيعها لمشتر مجهول حتى الآن وكأن المشكلة تبدت في التقنيات فقط، والحقّيقة أن الكثير منا يتحدث عن عملية إعادة الإعمار بكل تجرد دون أن نحدد مقومات إعادة الإعمار والعمل على توفيرها وفق خطة مبرمجة ومدروسة. وأعتقد أن من يدعي أنه يمتلك الرؤية الواضحة لإعادة الإعمار هو مشتبه فيه أو مضلل من أدواته البشرية.

لأن إعادة الإعمار تحتاج منا إلى إحصائية دقيقة للبنى التحتية قبل الأزمة وبشكل مناطقي والواقع العمراني القانوني منه والفني لكل منطقة والمتغيرات التي طرأت على كل منطقة عقارية في البنى التحتية والتخطيط والبناء والمالكين ووجودهم المادي في كل مكان والبدائل المقبولة لما تم تخريبه من أبنية ومنشآت، والمسؤولية القانونية والمادية والجهات المسؤولة عن التعويض وتقديراته ومدى كفايته لإعادة الإعمار بشكل حقيقي.

هل لدى هيئة التخطيط العمراني التصور المطلوب وماذا تمتلك شركات الصرف الصحي من مخططات لإعادة شبكاتها وكذلك مؤسسات المياه والكهرباء والهاتف. وهل لدينا ما يكفي من إنتاج الأسمنت للنهوض بعشرات الآلاف من الورش على مساحة القطر، وهل توجد الأيدي الخبيرة بالبناء والإكساء بالعدد الكافي وكذلك معامل البلوك والبلاط وورشات الصحية والكهرباء والدهان والخشب ومقالع الرمل والبحص؟ هذه المقومات الأساسية لعملية إعادة الإعمار تحتاج منا إلى أن نجري البحث والتدقيق فيها الآن لأن الفرصة ما زالت متاحة ويجب أن نحقق التوازن المكاني لهذه المقومات حتى لا نضطر إلى هجرة الأيدي العاملة من مكان إلى آخر، والنتيجة أن مقومات إعادة الإعمار يجب أن تكون جاهزة قبل أن نعلن الإقلاع بالعملية، ومن دون ذلك نكون قد وضعنا العربة قبل الحصان ونعتقد أن ذلك غير مفيد.

٤ ملايين يتوجهون اليوم إلى مدارسهم

الوزير: حل مشكلة فقدان وثائق الطلاب المهجرين

الوطن

مع افتتاح العام الدراسي الجديد يتوجه اليوم نحو ٤ ملايين تلميذ وتلميذة وطالب وطالبة إلى مدارسهم التي يبلغ عددها نحو ١٥ ألف مدرسة.

وفي رسالة لوزير التربية الدكتور هزوان الوز بمناسبة افتتاح العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ جاء فيها:

إنّ افتتاح العام الدراسيّ يعني تأكيداً لإرادتنا جميعاً، إرادة السوريين جميعاً، في مواجهة مجمل أشكال تدمير سورية وتشظيتها وتفتيتها، حضارةً وجغرافيةً وإنساناً، وفي أننا في وزارة التربية أمضى عزيمةً، وأكثرُ إيماناً بانتصار سورية، ولاسيما أننا أنجزنا فيما مضى مجملَ ما يلزم لانطلاقة العملية التربوية على النحو الذي نطمح إليه، بل على النحو الذي يطمح وطننا إليه، ولاسيما أيضاً أننا، على مختلف المستويات، إدارة مركزيةً ومديريات تربيةٍ في المحافظات، أعددنا مجمل ما يمضي بهذه العملية قدماً إلى الأمام، على الرغم من أن الامتحانات، بدورتيها، كانت تستنزف وقتنا كله فيما مضى من الوقت، ولنا أن نقول بكثير من الاطمئنان إن كلّ ما يعني التربيةَ هذا العام، شأنَ ما سبقه من الأعوام، تخلّقَ على النحو الذي يجب أن يكون عليه، بدءاً من البناء المدرسي، إلى الكتب المدرسية، إلى تشكيلات المدرسين، فإلى الوسائل التعليمية، وإلى كلّ ما يعني الشأنَ التربويّ الذي يحقّقُ قيمتين في وقت واحد: قيمة البناء التربوي، وقيمة الدفاع عن الوطن بالتربية نفسها.

لقد كانت السنوات الخمس التي مضت اختباراً حقيقياً وقاسياً لسورية في مواجهة جحيم الحرب التي شُنّت عليها من غير قوة دأبت على صفتها الاستعمارية منذ مئات السنين، ومن غير قوة أدمنت تبعيتها لتلك القوى، ثمّ من غير قوة ارتضت أن تكون رقيقة في سوق نخاسة كونيّ بامتياز، واستطاعت، أعني سورية، أن تصمد طوال تلك السنوات، وأن تؤكد إيمانها بأنها فوق أي محاولة تستهدفُها مادة ومعنى، وإذا كانت تلك القوى نجحت إلى حد ما في استهداف ما هو مادي، فإنها لم تستطع تحقيق ما كانت تطمح إليه في الجانب المعنوي، ولاسيما إرادة السوري في الحياة، وحقه في المعرفة، وكانت التربية، وستبقى، أحد أهم أركان تلك الإرادة، وليس أدلّ على ذلك من أن وزارة التربية لم تتوقف يوماً عن أداء واجبها تجاه أبنائنا الطلبة وأسرهم، بل على النقيض من ذلك استطاعت أن تنجز الأغلب الأعمّ ممّا كنا نطمح إليه، ومن ذلك تطوير المناهج وتعديلها، وإعادة تأهيل بعض المدارس، وقبل ذلك وبعده تطوير أدائنا التربويّ على غير مستوى، منطلقين، في ذلك كله، من إيمان راسخ بأننا رديف حقيقي لرجال الجيش العربي السوري الذين يذودون عن الوطن في غير مكان منه، ويدفعون بأرواحهم في سبيله، ويلبّون نداء الحياة فيه.

وأضاف: في الوقت نفسه طلبنا من مديريات التربية العمل على حلّ مشكلة فقدان وثائق الطلاب الذين تم تهجيرهم من مدنهم وقراهم، ونؤكد في هذا المجال أن لكل طالب من هؤلاء الطلاب الذين فقدوا وثائقهم الحقّ في الالتحاق بالمدرسة التي يختار، بعد أن يراجع دائرة التعليم الأساسي في مديرية التربية التي تتبع لها هذه المدرسة، ويتقدم بطلب إلى لجنة سبر المعلومات ليحصل بعد ذلك على كتاب موجه إلى المدرسة التي يريد الالتحاق بها.

وأود هنا والآن التأكيد على زملائنا الإداريين والمعلمين والمدرسين عدم التشدد في اللباس المدرسي، وتقدير الظروف التي وجدت الأسرة السورية نفسها في مواجهتها، والتي أكدت، رغم قسوتها، أنها حفيدة أولئك السوريين الأوائل الذين بنوا مجد الحضارة الإنسانية بالعلم والمعرفة.

٥٠ ألف وافد في مدارس طرطوس

طرطوس- الوطن

تستقبل مدارس محافظة طرطوس اليوم الأحد ٢٣٠ ألف تلميذ وطالب في مختلف مراحل التعليم.

وذكر مدير تربية طرطوس عبد الكريم حربا أن المديرية أنجزت جميع استعداداتها لافتتاح العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ سواء من جهة تجهيز وصيانة المدارس أو من جهة التشكيلات الإدارية والتربوية أو استقبال الطلبة الوافدين من المحافظات الأخرى، مبيناً أن عدد المدارس في المحافظة وصل إلى ١٠٨٥ مدرسة منها ٩٢٠ مدرسة لمرحلة التعليم الأساسي و ١٢٢ للتعليم الثانوي العام و ٤٣ للتعليم الفني والمهني إضافة لـ ٤٥٦ روضة أطفال.

وأكد حربا أن عدد التلاميذ والطلاب المتوقع التحاقهم بالمدارس يصل لنحو ٢٣٠ ألف تلميذ وطالب منهم ١٨٧ ألفاً في مرحلة التعليم الأساسي و ٣٣٥٠٠ في مرحلة التعليم الثانوي (العام) و ٧٣٢٨ ألفاً في التعليم الفني والمهني إضافة لنحو ٢٠ ألفاً في رياض الأطفال.

وأشار إلى أن عدد الطلاب الوافدين من أبناء المحافظات الأخرى يصل لخمسين ألف تلميذ وطالب وهذا العدد يزداد بنحو ٤٠٠ طالب وطالبة شهرياً.. وقد تم افتتاح ٥ مدارس لهم قرب مراكز الإيواء.

تلاعب لزيادة أجور الأطباء

دراسة لزيادة أسعار المواد الطبية المستهلكة عند الطبيب

حسن لـ«الوطن»: لن نرفع الأجور الطبية التي يتقاضاها الطبيب وإنما فصل أسعار المواد المستهلكة عنها ليدفعها المواطن

محمد منار حميجو

كشف نقيب الأطباء السورين عبد القادر حسن أنه تم تشكيل لجنة لدراسة الواقع الطبي والتحاليل المخبرية ولاسيما بعد ارتفاع المواد الطبية المستهلكة مثل جهاز تحليل السكري وفيلم الأشعة وغيرها من هذه المواد التي سيستخدمها الطبيب، مؤكداً أن الهدف ليس رفع الأجور الطبية وإنما فصل أسعار المواد المستهلكة عن الأجور الطبية ليدفعها المواطن ولا يتحمل سعرها الطبيب.

وقال حسن في تصريح خاص لـ«الوطن» إنه لا يمكن تجاهل رفع أسعار المواد المستهلكة ولاسيما أن معظمها يتم استيرادها ومن المعلوم أن أسعار المواد الطبية المستوردة تتجاوز أسعار المواد المصنعة محلياً بأضعاف، معتبراً أن هذا الأمر أثر في معيشة الطبيب نتيجة ارتفاع أسعار المواد الطبية المستخدمة في حين الأجور الطبية ما زالت على حالها.

وتلقت الوطن شكوى من العديد من المواطنين جاء فيها أن بعض الأطباء يتقاضون على المعاينة الطبية الواحدة ٥ آلاف وبعضهم الآخر يتقاضى نصف هذا المبلغ، مؤكدين أن تسعيرة المعاينات أصبحت مزاجية لدى بعض الأطباء وحجتهم في ذلك أن أسعار المواد الطبية غالية وأنه يتم استيرادها من خارج البلاد وبسعر الدولار ومن المعروف أن سعر صرفه أمام الليرة تجاوز ٣٠٠ ليرة حتى في شركات ومكاتب الصرافة المرخصة.

وبالعودة إلى نقيب الأطباء الذي ضرب أمثلة عن ارتفاع سعر بعض المواد الطبية ومنها جهاز تحليل السكري الذي كان سعره سابقاً لا يتجاوز ٥٠٠ ليرة في حين وصل سعره حالياً إلى ٤٧٠٠ ليرة وبكرة تخطيط القلب كان سعرها ٥٠ ليرة وحالياً تباع بـ٧٠٠ ليرة، متسائلاً: هل من المعقول أن يتحمل سعرها الطبيب وتبقى الأجور الطبية كما هي؟ ولذلك فإن اللجنة تدرس حالياً فصل فاتورة أجور المواد الطبية المستهلكة عن الأجور الطبية التي يتقاضاها الطبيب.

وأشار حسن إلى أن اللجنة لن تظلم المواطن أو الطبيب لأن الهدف من ذلك الحفاظ على الكوادر الطبية باعتبار أن الطبيب يتحمل تكاليف إضافية ناهيك عن الظروف السيئة التي يمر بها الكثير منهم نتيجة الأعمال الإرهابية والتي أسفرت عن تدمير عياداتهم، منوهاً إلى الظروف التي يمر بها المواطنون من ظروف معيشية صعبة ولذلك كان أن وجهت اللجنة بعدم زيادة الأجور الطبية التي يتقاضاها الطبيب بل فصل سعر المواد الطبية عنها.

وعما يتعلق بالمشافي العامة أكد حسن أن المشافي العامة في الظروف الراهنة أفضل من الخاصة وأي شكوى عنها تعد مغالطة ولاسيما أن هناك تطوراً في الخدمات بعد تسلم شركات وخاصة الأمور الخدمية فيها، لافتاً إلى أن الخدمات التي تقدم في المشافي العامة أفضل بكثير من الخاصة، ضارباً مثلا أنه في حالات الإسعاف قد لا يحضر الطبيب في المشافي الخاصة بشكل دائم على حين في المشافي العامة هناك أطباء على مدار أربع وعشرين ساعة مناوبون.

وبين حسن أن نسبة الأجر التي يدفعها المواطن في المشافي العامة لا تتجاوز ٣٥ بالمئة في حين تصل في المشافي الخاصة إلى ١٠٠ بالمئة ومع ارتفاع أسعار المواد الطبية لم يعد المواطن قادراً على دفع تكاليف المشافي الخاصة، معتبراً أن المقارنة مع المشافي العامة غير دقيقة وخاصة أن هناك مشافي تقدم خدمات كبيرة وبأجور زهيدة مثل مشفى الباسل لأمراض القلب.

> نسبة الأجور التي يدفعها المواطن بالمشافي الخاصة ١٠٠ بالمئة
>
> أطباء يتقاضون على المعاينة الواحدة ٥ آلاف وآخرون نصفها

شركة إيرانية أقلعت بمحطة معالجة طرطوس وقريباً في اللاذقية

طرطوس- الوطن

منذ ما يزيد على خمس سنوات تعاقدت وزارة الإسكان والمرافق مع الشركة الإيرانية (طهران ميراب) لتنفيذ محطتي معالجة للصرف الصحي في مدينتي طرطوس واللاذقية خلال مدة أقصاها ٥ سنوات وقد قام السيد رئيس مجلس الوزراء بوضع حجر الأساس لكلا المشروعين الحيويين.. وبعد ذلك تم تسليم موقع العمل للشركة وكان الأمل كبيراً بسرعة التنفيذ وإنجاز المحطتين ومن ثمّ تخليص البحر من التلوث القائم.. لكن لأسباب مختلفة لم تتابع الشركة الإيرانية العمل وجاءت الأزمة لتتكئ عليها وتضع الحجة فيها وفي الفترة الأخيرة تحركت وزارة الموارد المائية التي بات المشروعان تابعين لها ووجهت إنذارات للشركة الإيرانية وهددت بسحب الأعمال منها في حال عدم المباشرة بالعمل وبعد تبادل عدد من المراسلات بين الجهتين تم عقد اجتماع بينهما في التاسع من شهر تموز الماضي بدمشق وبنتيجة المناقشات الجارية اتفق الطرفان على حل الخلافات والانطلاق بالعمل في المشروعين.. لكن بسبب عدم الاقلاع بالعمل لأسباب مختلفة يتحملها الطرفان عقد اجتماع ثان نهاية آب الماضي بين الوزارة وإدارة الشركة الإيرانية جرى خلاله مناقشة ما نفذ وما لم ينفذ من بنود المحضر السابق وتم الاتفاق ثانية على الإقلاع بالعمل.

المهندس مازن غنوم مدير عام الشركة العامة للصرف الصحي بطرطوس أكد أنه تم اعتماد الدراسة التفصيلية الكاملة لمحطة معالجة طرطوس المركزية من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية (الإدارة العامة).

أما فيما يخص محطة معالجة اللاذقية فلم تتم المباشرة بالعمل حتى الآن ويبدو أن الدراسة التفصيلية لم تكتمل بعد فهناك منشأتان سيتم تقديمهما من الشركة الإيرانية خلال أسبوع من تاريخ عقد الاجتماع على أن يتم تدقيقها من شركة الدراسات (التدقيق الفني خلال مدة أقصاها ٢٠١٥/٩/١٥.. وبعد ذلك ستتم المباشرة.

١٦ مليار ليرة دعم من صندوق الإنتاج الزراعي

ميليا عبد اللطيف

بين مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور هيثم الأشقر في تصريح لـ«الوطن» أن نسب تنفيذ المساحات والإنتاج المخططين للمحاصيل الزراعية انخفضت نتيجة الظروف الأمنية وصعوبة وصول الفلاحين إلى حقولهم وعدم توافر المحروقات الكافية بالوقت المناسب لعمل الآلات الزراعية وللري، ما أثر سلباً في تنفيذ الخطة الإنتاجية في معظم المحافظات، كما أن بعض مواقع الزراعة التي تعتبر من الأماكن المهمة من حيث المساحة والإنتاج غير آمنة بالنسبة للمزارعين بسبب قيام المجموعات الإرهابية بسرقة الجرارات أو القتل أو الخطف، مؤكداً أنه على الرغم من تلك الصعوبات والمعوقات بقيت نسب تنفيذ المساحة جيدة نوعاً ما ولاسيما ما يتعلق بالمحاصيل الإستراتيجية (٧٦٪) للقمح و(٨٣٪) للشعير في حين انخفضت كثيراً نسبة تنفيذ كل من الشوندر السكري حيث بلغت (٦,٤٪) والقطن (٣٨٪)، مضيفاً إن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتخفيف من آثار الأزمة وتذليل الصعوبات منها مراجعة الخطة الإنتاجية الزراعية خلال شهري كانون الأول وآذار لإيجاد بدائل لزراعة المحاصيل في المساحات غير المنفذة والتنسيق مع الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني لتذليل المشاكل التي تعترض سير تنفيذ الخطة من خلال تسهيل منح القروض اللازمة أو تأجيل سداد القروض الممنوحة سابقاً والمتعثرة لأسباب متعددة كالظروف الطبيعية من (جفاف – سيول جارفة – صقيع – برد).

وأضاف الأشقر أن الوزارة قدمت للمنتجين التسهيلات والدعم المالي للاستمرار في إنتاجهم من خلال دعم أسعار البذار وسعر المنتج النهائي أو الدعم الكامل على أساس وحدة المساحة، مشيراً إلى أن صندوق التخفيف من آثار الجفاف قام بتعويض الفلاحين عن الأضرار والكوارث الطبيعية خلال سنوات الحرب بمبلغ قدره ١,٦١٦ مليار ليرة، كما تم توزيع مبلغ ١٦,٧٠٦ مليار ليرة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي كنوع من دعم الفلاحين بشكل مباشر أو غير مباشر.

أرصفة المشاة احتلتها «البسطات والبضائع»

عمار الياسين

بات سير المارة على معظم الأرصفة يشكل حالة من الاستياء لدى المواطنين بمدينة دمشق وغيرها وذلك بسبب وجود «البضائع والأكشاك المخالفة والبسطات من المواد الغذائية والألبسة والخضروات» ولا ننسى السيارات ووقوفها على الأرصفة التي أصبح لها النصيب الأكبر من الرصيف وخاصة في أماكن الازدحام.. ظاهرة شكلت رأياً مناهضاً عبر عنها المواطنون لـ«الوطن» أنها ظاهرة سيئة لأنها تشكل تعدياً سافراً على حق المواطنين المشاة في استخدام الرصيف، الذي وضع لهم ولحمايتهم من المركبات والآليات التي تسير في الشارع، والتي نجد هذه الآليات على الأرصفة نفسها في كثير من طرقات بحجة عدم وجود أماكن لركن السيارة وهي ليست مشكلة المواطن، مطالبين بوضع حد لهذه التعديات على الأرصفة سواء من الباعة أو غيرهم، وفي السياق بينت مديرية شؤون الأملاك في محافظة دمشق لـ«الوطن» أن عمل مديرية شؤون الأملاك يقتصر على منح التراخيص النظامية لإشغالات الرخص الموسمية (ذرة- بوشار- صبارة) إضافة إلى تجديد رخص إشغال أكشاك الإعانة المرخصة أصولاً بعد استيفاء الشروط المطلوبة للتجديد، وفيما يتعلق بالإشغالات والأكشاك المخالفة والمنتشرة في المدينة، أوضحت أن مسؤوليتها تقع على قسم شرطة المحافظة إضافة إلى دوائر الخدمات المعنية.

أما ظاهرة انتشار البسطات الغذائية في الشوارع الرئيسية والأسواق التقليدية والتي لا تخضع للرقابة الصحية ودور الجهات المعنية بمراقبتها فقد أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور أحمد طارق صرصر أن تلك البسطات أصلاً لا تخضع للرقابة الصحية من حيث الكشف الدوري وتوجيه الضبوط والإنذارات الصحية اللازمة، إضافة إلى أخذ عينات من المواد الغذائية التي تباع عليها لأنها بالأصل مخالفة للأنظمة والقوانين ولا يمكننا اتخاذ أي إجراء قانوني بحق أصحابها في حال وجود مخالفة أو إغلاقها مثلاً.